



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة الشهيد حمزة لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم : علوم التسيير

تقرير تربص مقدم لاستكمال نيل متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي  
في ميدان العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير  
الشعبة : علوم التسيير  
تخصص : إدارة أعمال

## تقييم الأداء المالي في شركة التأمين. دراسة حالة شركة التأمين LA CAAT بتقريت.

إشراف الأستاذ :

منير عوادي  
المؤطر بالمؤسسة:  
لطفي قمو

إعداد الطلبة :

✓ سيف الدين بوخزة.  
✓ إسماعيل حبندة.  
✓ أحمد العرافي.

السنة الجامعية: 2016/2017.

## المقدمة :

تعتبر عملية التقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الرقابة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها ، والتي ازدادت أهميتها في ظل تعدد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية ، واتسام السوق بالمنافسة التامة ، حيث أصبح معرفة المركز المالي للمؤسسة من قبل المدير أمرا لازما قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية ، ويجب على المدير المالي القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية إستراتيجية وهذه الدراسات هي تقييم الأداء المالي والتي تشمل تحليل نسب التوازنات المالية ونسب السيولة والتحليل ، إلى غير ذلك من النسب المالية .

كما تعتبر الإصلاحات الأخيرة التي تمثلت في تبني الجزائر المعايير المتعلقة بإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF من بين أهم الإصلاحات التي تصب في إطار التوجه الاقتصادي الجديد ، هذه الإصلاحات الجديدة جعلت من الضروري على المؤسسة الاقتصادية التكيف معها وفق متطلباتها ، حيث تتكون هذه من عدة أنظمة تعمل في تناسق تام ، وذلك من خلال العمليات والأنشطة والسيطرة على الكم الهائل من المعلومات المالية الناتجة عنها من جهة وتزويد المسيرين بمعلومات دقيقة لاتخاذ القرارات الملائمة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المسيرين .

إن انشغالات المستخدمين للمعلومات المالية لا تكمن في سهولة الحصول عليها وحسب بل تتعدى إلى جودة تلك المعلومات التي يحصلون عليها ، وذلك من خلال توفرها على خاصيتين وهما الملائمة والموثوقية .

تعد الجزائر من بين البلدان التي انتهجت منهج الإصلاح في النظام المحاسبي من خلال الانتقال من المخطط الوطني المحاسبي PCN إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF وهذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها تمكين النظام من إنتاج معلومات مالية مميزة وذات جودة عالية وذلك من خلال توفير الأحكام وضبط الممارسات.

## I - الإشكالية :

كيف يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية ؟

## II- الأسئلة الفرعية:

- 1- ماذا نقصد بالأداء المالي ؟
- 2- في ما تتمثل مؤشرات تقييم الأداء المالي ؟
- 3- كيف يتم تقييم الأداء المالي في شركة التأمين LA CAAT بتقترت ؟

### III- فرضيات الدراسة :

- 1- يعتبر الأداء المالي مدى نجاح المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أحسن استغلال وتحقيق الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة .
- 2- تتمثل مؤشرات تقييم الأداء المالي في مؤشرات التوازن المالي ، مؤشرات المردودية ، النسب المالية .
- 3- يتم تقييم الأداء المالي في شركة التأمين LA CAAT بتقترت بواسطة النظام المحاسبي المالي (SCF).

### IV - أسباب اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- ✓ الأهمية البالغة للموضوع لدى مسيري المؤسسات الإقتصادية .
- ✓ الرغبة الشخصية في البحث عن موضوع التقييم المالي .
- ✓ الموضوع له علاقة بمجال تخصص إدارة أعمال .

### V - أهمية الدراسة:

- ✓ معرفة دور تقييم الأداء المالي في تحديد كفاءة المؤسسة ومدى تحقيق أهدافها .
- ✓ إبراز الجانب المهم في تحقيق الأهداف والمعرفة الصحيحة لوضع المؤسسة من خلال ترجمة المعلومات المسجلة في القوائم وبالتالي معرفة نقاط القوة والضعف من اجل تسهيل عملية إتخاذ القرار.

### VI - أهداف الدراسة:

- ✓ التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحركة فيه .
- ✓ تحديد المؤشرات المالية المستخدمة في عملية التقييم .
- ✓ تطبيق المؤشرات المالية المعتمدة على حالة مؤسسة شركة التأمين LA CAAT بتقترت .

### VII - حدود الدراسة:

- تحددت الدراسة على تقييم الأداء المالي لشركة التأمين LA CAAT تقترت خلال السنوات 2013 ، 2014 ، 2015 .
- الحدود الزمانية: طبقت هذه الدراسة من 19 مارس 2017 إلى 19 أبريل 2017 .
  - الحدود المكانية: فقد شملت الدراسة شركة التأمين LA CAAT بتقترت ( ولاية ورقلة ) .

## VIII - صعوبات الدراسة : يمكن حصر الصعوبات في إعداد هذا التقرير كما يلي :

- ✓ صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من الشركة .
- ✓ صعوبة حساب مؤشرات تقييم الأداء المالي لشركة التأمين لما تمتاز له من تعقيدات أثناء الحساب .
- ✓ الضغط الموجود بمصلحة الدراسة مصلحة المحاسبة المالية .
- ✓ صعوبة التوفيق بين إعداد التقرير ودراسة المقاييس .

## IX - المنهج المتبع :

لدراسة موضوع البحث قمنا باستخدام المنهج الوصفي في الفصل النظري والمنهج التحليلي في الفصل التطبيقي .

## X - هيكل البحث :

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة في ضوء الفروض الأساسية الموضوعية سلفا، إرتأينا أن يشمل مخطط بحثنا جانبين أحدهما نظري والآخر تطبيقي، من هنا جاء تقسيم البحث إلى فصلين الأول نظري والثاني تطبيقي. حيث تم في الفصل الأول الإطار النظري فقد تم التطرق إلى تقديم شركة التأمين LA CAAT بتقرت ، و تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول تم التطرق إلى الإطار التصوري للأداء المالي لشركات التأمين ، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى دراسة حالة شركة التأمين La CAAT بتقرت ،أما المبحث الثالث تم التعريف بمصلحة الدراسة وهيكلها التنظيمي ، أما بخصوص الفصل الثاني الإطار التطبيقي ، و تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول يتضمن حساب المؤشرات المالية لشركة التأمين La CAAT بتقرت ، أما المبحث الثاني قمنا بتحليل هاته المؤشرات والمقارنة بين سنوات الدراسة .

## الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء

**تمهيد :**

إن أداء الشركات والمنظمات خصوصا من الناحية المالية يعتبر من المواضيع الحديثة فالقيام بدراسة تقييم الأداء المالي لشركة التأمين ذلك لمعرفة مقدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق وتحقيق فوائض مالية وليس عجز تقني يؤثر على الشركة والسوق .

تم تقسيم هذا الفصل والذي بعنوان مفاهيم أساسية حول الأداء إلى مبحثين الأول بعنوان : الإطار النظري للأداء المالي ويشمل ثلاث مطالب ، المطلب الأول بعنوان مفهوم الأداء المالي وأهميته ، المطلب الثاني بعنوان مؤشرات الأداء المالي ، المطلب الثالث بعنوان أساليب تحليل الأداء المالي . أما المبحث الثاني: دراسة حالة شركة التأمين LA CAAT بتقررت شمل هو الآخر ثلاثة مطالب : نشأة الشركة ، الهيكل التنظيمي للشركة ، مهام وأهداف الشركة .

## المبحث الأول : الإطار النظري للأداء المالي .

في هذا المبحث الأول من الفصل الأول سوف نتطرق إلى ثلاث مطالب : مفهوم الأداء المالي وأهميته ، مؤشرات الأداء المالي ، أساليب تحليل الأداء المالي .

**المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي وأهميته :**

**أولا : مفهوم الأداء المالي .**

**التعريف الأول :** ليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي وذلك نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الكتاب والباحثين فيعرفها " محمود الخطيب " أنها أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة <sup>1</sup> .

**التعريف الثاني :** كما يعرف على أنه قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير من أجل تشكيل ثروة <sup>2</sup> .

**التعريف الثالث :** ويعرفها أيضا " إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي " الأداء المالي عن تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء <sup>3</sup> .

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف للأداء المالي والمتمثل في أنه مدى نجاح المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أحسن استغلال وتحقيق الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة .

**ثانيا : أهمية الأداء المالي :**

إن لعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية أهمية كبيرة لاستمرار نشاط المؤسسة حيث تكمن في <sup>4</sup> :

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعتها .
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة .
- المساعدة في إجراء عملية التحليل ومقارنة وتقييم البيانات .
- المساعدة في فهم البيانات المالية .

<sup>1</sup> - محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات ، ط.1 ، دار الحامد ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 45-46 .

<sup>2</sup> - عبد الغني دادان ، محمد الأمين كناسي ، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية ، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2005 ، ص 304 .

<sup>3</sup> - إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) : دروس وتطبيقات ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 40 .

<sup>4</sup> - مفاتيح فاطمة الزهراء ، تسيير مخاطر الإستغلال وأثرها على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حالة ليند غاز (2005-2009) مذكرة ماستر تخصص مالية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011 ، ص 9 .

المطلب الثاني : مؤشرات الأداء المالي :

أولا : مؤشرات التوازن المالي .

### 1- رأس المال العامل (Le Fonds De Roulement) .

يعرف رأس المال العامل على أنه فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة ، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة <sup>1</sup> .

كما يعبر عن الجزء من الأموال المتميزة بدرجة إستحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة <sup>2</sup> .

وتتجلى أهميته من خلال الأمان الذي يوفره للمؤسسة . فهو هامش أمان يمكن المؤسسة من مواجهة المخاطر المتعلقة بالعسر المالي والإفلاس كما يتم حسابه كما يلي <sup>3</sup> :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$= (\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون طويلة الاجل}) - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون القصيرة الأجل}$$

$$= (\text{المخزونات} + \text{قيم محققة} + \text{قيم جاهزة} ) - \text{الديون القصيرة}$$

### 2- الإحتياج في رأس مال العامل (BFR) .

يمكن تعريفه بأنه جزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية <sup>4</sup> . كما يتم حساب الإحتياج في رأس مال العامل وفق الطريقة التالية :

$$= \text{إحتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

$$= (\text{قيم الإستغلال} + \text{قيم جاهزة}) - (\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

<sup>1</sup> - Elie Cohen , Analyse Financiers , édition économique , paris , 1990 , p 134.

<sup>2</sup> - P. conso , R. lavaud , fonds de roulement et politique financière . Dunod , paris , 1982 , p 08.

<sup>3</sup> - إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص 88 - 89 .

<sup>4</sup> - مقدم ليلي ، سياسات تسيير عناصر الإحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، دراسة ميدانية خلال الفترة (2005 - 2007) ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، العدد 08 ، 2010 ، ص 98 .

### 3- الخزينة (TR)

يقصد بالخزينة مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لدورة استغلال واحدة وتشمل القيم الجاهزة التي يمكن التصرف فيها. كما يتم حساب الخزينة كالتالي<sup>1</sup> :

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

$$= \text{رأس مال العامل} - \text{احتياجات رأس مال العامل}$$

= (أموال دائمة - أصول ثابتة) + (مجموع الديون القصيرة الأجل - السلفات المصرفية) - (قيم الإستغلال + قيم جاهزة) .

ترتبط وضعية الخزينة برأس المال العامل والإحتياج في رأس المال العامل ، لذا يمكن أن تأخذ أحد الوضعيات التالية :

خزينة موجبة ، خزينة سالبة ، خزينة معدومة .

**ثانيا : مؤشرات المردودية .**

#### 1- المردودية .

تعتبر المردودية معيار مهم لتقييم أداء المؤسسة من خلال تقييم مختلف الأنشطة والعمليات الإقتصادية التي تقوم بها المؤسسة ، وهي تعتبر عن قدرة وسائل المؤسسة على تحقيق نتائج جيدة ، فقياسها يسمح للمسيرين بمعرفة كفاءة ورشد المؤسسة في استخدام مواردها ، ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الإعتماد على نوعين رئيسيين للمردودية وهما<sup>2</sup> :

#### 1-1 المردودية المالية :

تتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية ويمكن حسابها بالعلاقة التالية :

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة ، وتقيس مردودية الأموال الخاصة مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح ومكافأة المساهمين ولهذا يهتم المساهم بالمردودية المالية كونها تحدد مصيره فيما يتعلق بالأرباح .

<sup>1</sup> - بن خروفة جلييلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات (2005-2008) ، مذكرة ماجستير تخصص مالية مؤسسة ، جامعة بومرداس - الجزائر ، 2009 ، ص 92 ، 93 .

<sup>2</sup> - حدة بخالد ، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية حالة ليند غاز (2005-2009) مذكرة ماستر تخصص مالية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011 ، ص 34-39 .

## 2-1 المردودية الاقتصادية :

تعرف على أنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها ومجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها .  
وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \text{نتيجة الإستغلال بعد الضريبة} / \text{الأصل الاقتصادي}$$

أي تقيس مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الإستغلال ، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الإستغلال .

### ثالثا : النسب المالية .

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة إلا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعية من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة .

### 1- نسبة السيولة :

تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل .

### 1-1 نسبة السيولة العامة :

تعبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب كما يلي<sup>1</sup> :

$$\text{الأصول المتداولة} / \text{القروض قصيرة الأجل} \dots\dots \text{أكبر من أو يساوي } 1$$

يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد ، أي تحقق رأس مال صافي إيجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة ، أما إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تدارك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأس مالها أو تخفيض الديون قصيرة الأجل .

### 2-1 نسبة السيولة المختصرة :

تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير ، وذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية ، التي تؤثر على المخزونات أي :

$$\text{(قيم قابلة للتحقق} + \text{قيم جاهزة)} / \text{القروض قصيرة الأجل}$$

وتحسب هذه النسبة بعد النسبة الأولى للتحقق من تغطية الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسات ذات المخزون البطيء .

<sup>1</sup> - منير إبراهيم هندي ، الإدارة المالية ، ط.2 ، مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1991 ، ص 46 .

**3-1 نسبة السيولة الفورية :** تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة وذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاحة ، وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات والذمم في المدى القصير ، أو بعبارة أخرى تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها وتحسب بالعلاقة التالية<sup>1</sup> :

$$\text{النقدية} / \text{قروض قصيرة الاجل}$$

**2- نسبة التمويل والاستقلالية المالية :**

تعبر هذه المجموعة من النسب من الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناتها ومدى اعتمادها على المصادر المختلفة للتمويل سواء الداخلية أو الخارجية ، ومن أهم هذه النسب ما يلي :

**1-2 نسبة التمويل الدائم :**

تعبر هذه النسبة على مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة} = 1$$

حتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل ، أي قيمة الأموال الدائمة مساوية لقيمة الأصول الثابتة ، وهو ما يجعل رأس مال العامل معدوم .

**3- نسبة الاستقلالية المالية:**

تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائئها ، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون}$$

عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و 2 ، وإذا كانت كذلك فإن البنوك توافق على إقراض المؤسسة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - منير إبراهيم هندي ، مرجع سابق ، ص 48 .

<sup>2</sup> - حدة بخالد ، مرجع سابق ، ص 48 .

### المطلب الثالث : أساليب تحليل الأداء المالي :

#### أولاً : التحليل العمودي .

ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضا ، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة ، ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية<sup>1</sup> .

ويقوم التحليل الرأسي على دراسة عناصر الميزانية أو مجموع المجموعة التي ينتمي إليها . وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزها على عنصرين هما مصادر الأموال المشتركة في التأمين وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من أصول جارية وغير جارية<sup>2</sup> .

ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج ، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة أو إلى مجموع الأصول لاسيما في حالة المؤسسات المالية . وهذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح . وكما يمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة التدفقات النقدية حيث نعبر عن كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة او الخارجة من رقم الأعمال .

يتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا ، ولا يصلح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات دلالة .

#### ثانيا : التحليل الأفقي .

يقوم عادة المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد سواء ، وهو ما يساعده بشكل أفضل على إنجاز تحليله ، وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتاليين أو قد يمتد لفترات متتالية متعددة ، وهو ما يعرف بتحليل الاتجاهات . فالمحلل المالي عند قيامه بالتحليل الأفقي لحسابات النتائج الميزانية وقائمة التدفقات النقدية فإنه يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود هاته القوائم ، بما كانت عليه في سنة أو سنوات سابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة . ويحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات<sup>3</sup> .

يرتكز تحليل الاتجاهات على دراسة الماضي من أجل تشخيص الحاضر والتنبؤ بالمستقبل ، إذا فهو يهتم بالقوائم المالية للفترات المحاسبية السابقة (من ثلاث إلى خمسة سنوات غالبا في حال توفر المعلومة) . وذلك باعتبار احدى سنوات التحليل أساسا للمقارنة وسنة للأساس ، بغرض دراسة وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر

<sup>1</sup> - مؤيد راضي ، خنفر غسان ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان الأردن ، 2006 ، ص 93 .

<sup>2</sup> - عبد الحليم كراجه وآخرون ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 162 .

<sup>3</sup> - مؤيد راضي ، خنفر غسان ، مرجع سابق ص 105 .

القوائم المالية عبر الزمن . ورصد التاريخ المالي للشركة ، حيث يمكن هذا النوع من التحليل الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها أو انخفاضها مما يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حالة شركة التأمين وعن اتجاهاتها المستقبلية . ومن عيوب هذه الدراسة ما يلي<sup>1</sup> :

- اختلاف ظروف شركة التأمين من سنة إلى أخرى من حيث الحجم ، خطوط الإنتاج ، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة .
- تظهر آثار التضخم والكساد واضحة على هذا النوع من التحليل ، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة إلى أخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة .

<sup>1</sup> - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء ، مدخل حوكمة الشركات ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2009 ، ص 222- 223

## المبحث الثاني : دراسة حالة شركة التأمين LA CAAT بتقرت .

### المطلب الأول : نشأة الشركة :

ظهرت مؤسسة « la CAAT » عند إعادة هيكلة قطاع التأمينات في أبريل 1985\_ أين كان قطاع التأمينات يتميز باحتكار من طرف الدولة و تخصص الشركات و بالتالي تخصصت « la CAAT » إلى مؤسسة عمومية اقتصادية EPE و ذات أسهم SPA في أكتوبر 1989، و بهذا قررت الجمعية العامة للمساهمين في 1989/12/24 رفع التخصص و تجسيد الانفتاح على الأسواق و دخول CAAT المنافسة.

كان رقم أعمال مؤسسة « LA CAAT » في سنة 1986 أي بعد سنة من انطلاق نشاطها يقدر بـ 399 مليون دينار، و في سنة 1990 تضاعفت إلى 714 مليون دينار، و بعد عشرية من انطلاق نشاطها، أي في سنة 1995 أين كان يتميز سوق التأمينات باحتكار القلة، حققت « la CAAT » رقم أعمال قدر بأكثر من ثلاث ملايين دينار، و بهذا احتلت المرتبة الثالثة بحصة سوقية 23% من سوق التأمينات.

### أولا : لمحة عن شركة التأمين LA CAAT تقرت .

تأسست الشركة الجزائرية للتأمينات caat فرع تقرت في 2012/05/02 أي أنها حديثة النشأة .

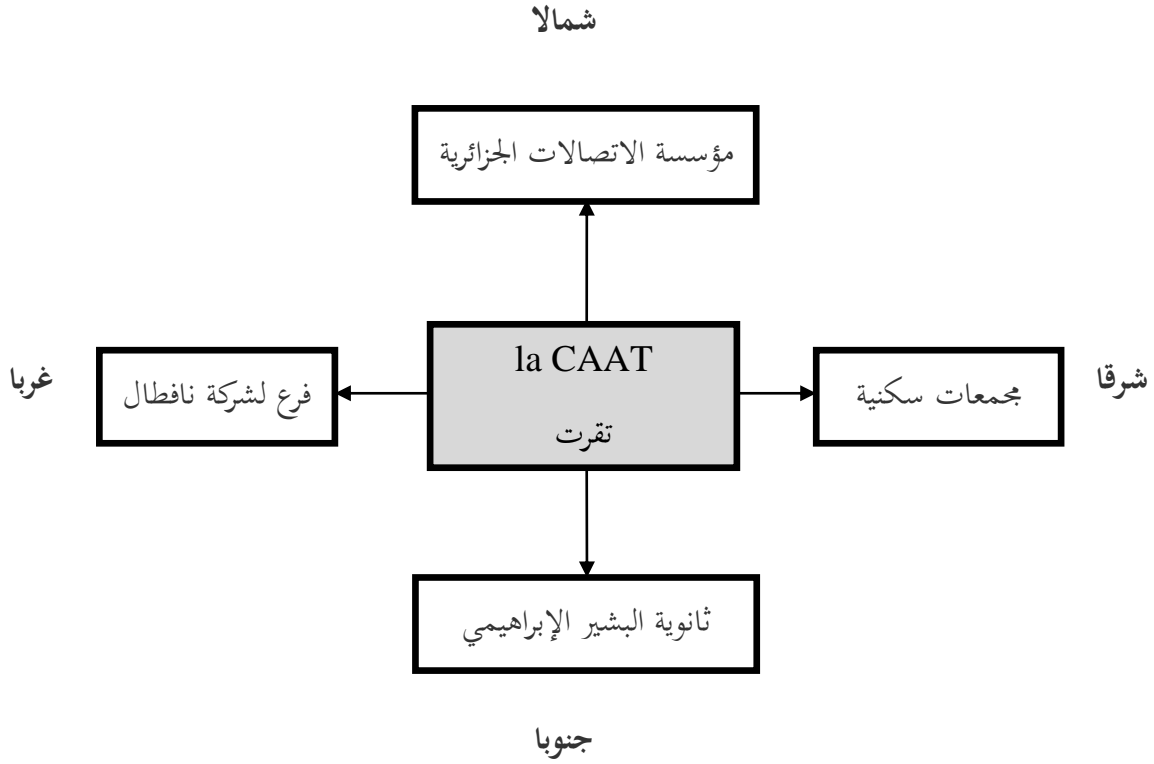
**1- موقعها:** تقع مؤسسة « LA CAAT » في حي 630 مسكن يجدها شمالا مؤسسة الاتصالات الجزائرية ،

جنوبا ثانوية البشير الإبراهيمي ، شرقا مجمعات سكنية ، غربا فرع لشركة نافطال .

**2- فروعها :** توجد عدة فروع لها من بينها: فرع ورقلة ، حاسي مسعود ، الوادي ، وبسكرة ، باتنة .

والشكل الموالي رقم 01 يوضح حدود شركة التأمين LA CAAT بتقرت .

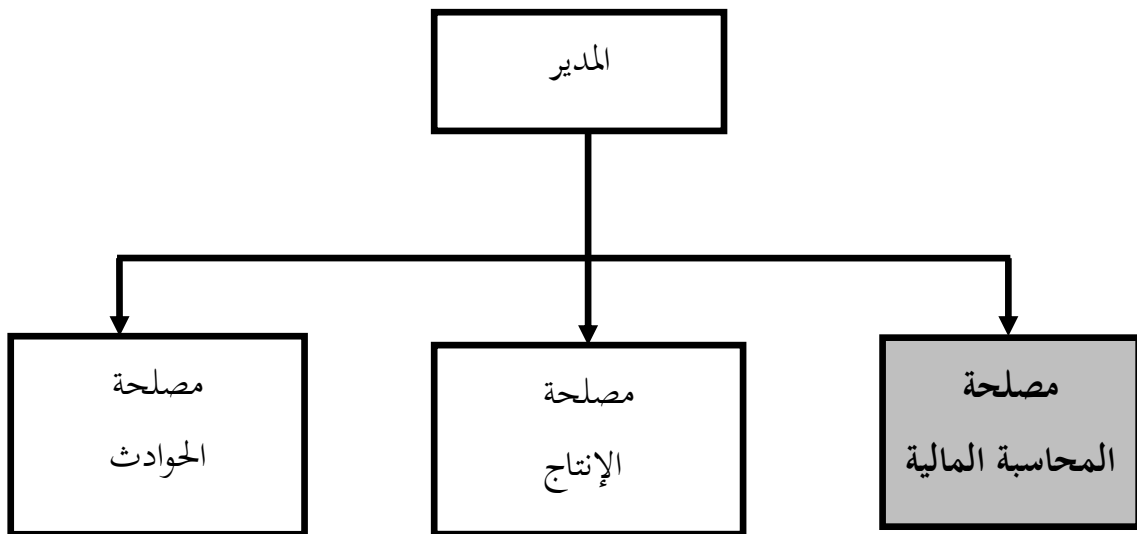
الشكل رقم (01): موقع شركة التأمين La Caat تقرت .



المصدر : من إعداد الطلبة وباعتماد على المقابلة مع مدير الشركة .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة .

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لشركة التأمين La Caat تقرت .



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

وفيما يلي شرح للهيكل التنظيمي لشركة التأمين :

#### 1- المدير :

هو المسؤول الأول وهو الذي يشرف على كل مصالح المؤسسة وممثلها في جميع الأعمال الإدارية والمدنية كما انه يقوم بتطبيق جميع القوانين ونصوص الواردة .

#### 2- مصلحة المحاسبة المالية :

هي المصلحة التي يمسك فيها الدفتر الخاص بأموال المؤسسة الخاصة والتي يمارس فيها مهامه ويشرف على جميع المخالصات والصراف المالي للموظفين لدى المؤسسة أو لمؤسسات أخرى اعتبارية بصفتها كدائنة أو للأشخاص الطبيعيين المعوض لهم جراء حادث وقع لهم .

#### 3- مصلحة الإنتاج :

وهي المصلحة التي تقوم بتأمين كل ما هو مادي أو معنوي كالأشخاص والسيارات أو المنازل من اجل التعويض في حالة وقوع إصابات .

#### 4- مصلحة الحوادث :

وهي المصلحة التي تقوم بتلقي واستقبال شكاوى وملفات حوادث وقعت لأشخاص طبعين مؤمنين لديها وذلك بغرض تعويضهم بعد تحديد نوع الحادث ثم تعين خبير تقني لتحديد الاضرار اللاحقة لدى سياراتهم المؤمنة في المؤسسة .

المطلب الثالث : مهام وأهداف الشركة :

أولاً : مهمة و نشاطات « la CAAT » .

بصفة عامة تتمثل نشاطات هذه المؤسسة فيما يلي :

-التأمين ضد الأخطار المختلفة؛

-تعويض الزبائن في حالة وقوع الخطر؛

-تشغيل المدخرات اللازمة لتمويل التطور الاقتصادي الوطني؛

-المساهمة في تطور النظام المالي بصفة خاصة و الاقتصاد بصفة عامة؛

تحقيق هذه النشاطات يتطلب من المؤسسة الأخذ بالتوجيهات التالية:

-العرض، يكون لتغطية المخاطر .

-التحسيس المستمر لنوعية الخدمات المقدمة للزبائن، خاصة الاستعمال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات و

ذلك لتسهيل المعلومات

-الكفاءة و الفعالية في تسيير العقود .

-إمكانية الرفع و التحكم في التوازن المالي .

و من هنا نستنتج أن مهمة مؤسسة « la CAAT » هي : " دعم النمو الاقتصادي و ذلك بحماية المؤسسات و

الأفراد من الأخطار التي يمكن تأمينها عن طريق تقديم خدمات ذات نوعية و بسعر جيد .

ثانياً : أهداف المؤسسة .

تتمثل أهداف المؤسسة « la CAAT » في:

-البحث عن الربح و تحسين مستوى المردودية .

-تنويع حافظة المنتجات (خدمات) .

-حماية موقع القيادة لها في سوق التأمين ضد مخاطر النقل .

-تحسين الحصص السوقية .

-تحسين و تحديث تسيير و تطوير الموارد البشرية .

-خلق مناصب عمل بتطوير الشبكة التجارية .

-ضمان نوعية جيدة للخدمات المقدمة للزبائن و بسعر جيد .

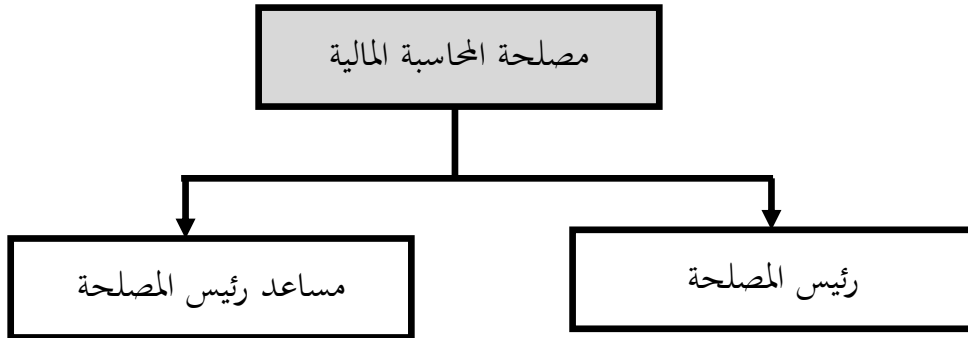
المبحث الثالث : مصلحة الدراسة (مصلحة المحاسبة المالية) .

تتم هذه المصلحة بضبط الحسابات الموجودة في المخطط المحاسبي من خلال تحديد رصيدها وتسجيل الحركات المالية ، بعدما يتم تحديد مبلغ التعويض في مصلحة الحوادث تحضر الحوالة ثم يرسل الملف إلى رئيس الشركة ليصادق عليها ، ثم ترسل إلى مصلحة المحاسبة أين يقوم المحاسب بملء الصك ووثيقة خاصة حيث يضع فيها : اسم الشخص ، تاريخ اليوم ، رقم الملف ، المبلغ ، نوعية التأمين ، نوعية التسديد .

ويعمضى في الملف بعد أخذ المعلومات الكافية على وجه الملف ، بعدما يقدم الصك للمؤمن له ، يحتفظ المحاسب بحوالة والثانية يحتفظ بها في الملف .

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة المالية .

الشكل رقم (3) : المخطط التنظيمي لمصلحة المحاسبة المالية .



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة .

## المطلب الثاني : شرح الهيكل التنظيمي للمصلحة :

تعتبر مصلحة المحاسبة المالية هي الأهم والأكثر حساسية ذلك لأنها تتعلق بالأموال المالية والعمليات المحاسبية التي ترتبط بمصلحتي الإنتاج والحوادث .

تتكون هذه المصلحة من رئيس المصلحة ومساعدته ويتم على مستوى هذه المصلحة :

- جمع وحوصلة جميع العمليات المحاسبية بالوكالة في تقرير شهري وترسل إلى المديرية الجهوية بورقلة .
- استقبال التقارير الخاصة بكشوف الرواتب ودفعتها .
- تسديد جميع المصاريف الخاصة بشركة التأمين وتسجيلها (مصاريف الخبرة ، الهاتف ، الكهرباء...) .

## خلاصة :

في هذا الفصل الأول من تقرير التريص بعنوان الإطار النظري للأداء المالي قمنا في المبحث الأول بتعريف الأداء المالي الذي يسعى لنجاح المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أحسن استغلال وتحقيق الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة وكذا إبراز أهميته البالغة في وقتنا الحالي لاستمرار نشاط المؤسسة ، وكذا قمنا بعرض مؤشرات الأداء المالي والتي تتلخص في مؤشرات التوازن المالي، مؤشرات المردودية و النسب المالية ، أما بالنسبة للمبحث الثاني قمنا بدراسة حالة شركة التأمين LA CAAT بتقرت حيث شمل هذا المبحث نشأة الشركة من خلال إعطاء لمحة عنها وكذا تحديد موقعها وفروعها وتم عرض الهيكل التنظيمي للشركة والتطرق إلى مهام وأهداف الشركة . وفي المبحث الثالث والأخير قمنا بتحديد مصلحة الدراسة والمتمثلة في مصلحة المحاسبة المالية بحيث تم عرض الهيكل التنظيمي لها وشرحه .

## الفصل الثاني:

نسب ومؤشرات الأداء المالي

**تمهيد :**

تم تقسيم هذا الفصل التطبيقي والذي بعنوان نسب ومؤشرات الأداء المالي إلى ثلاثة مباحث الأول بعنوان : أنواع تقييم الأداء المالي أما المبحث الثاني كان بعنوان نسب ومؤشرات الأداء المالي LA CAAT بتقرت ، أما المبحث الثالث كان بعنوان تحليل نسب ومؤشرات الأداء المالي LA CAAT بتقرت .

## المبحث الأول : أنواع تقييم الأداء المالي.

النظام المحاسبي هو مجموعة من القواعد والممارسات المحاسبية التي تسود بلد معين، فهو الإطار الذي يشمل القواعد والأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب وتسجيل العمليات وإثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، واستخراج البيانات والقوائم المالية، ومن هذا المنظور وبناءً على النظام الاقتصادي الذي اختارته الجزائر المتمثل في الاقتصاد الموجه أو الاشتراكي أوجب التفكير في إعادة هيكلة النظام المحاسبي المتوارث عن الاستعمار، والمعروف بالمخطط الحاسبي الوطني سنة 1957 الذي لم يساير أهداف وطموح اقتصاد الدولة ورغبتها، لهذا قامت وزارة المالية سنة 1972 بإنشاء المجلس الأعلى للمحاسبة الذي أوكلت له مهمة إعداد مخطط محاسبي جديد، وكان ذلك بمثابة تغيير جذري في هذا المجال ، وقد عرف هذا الأخير عدة إصلاحات كان آخرها سنة 1998، إلا أنه مع بداية تحول الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركز إلى اقتصاد السوق تماشياً مع الإصلاحات التي باشرتها السلطات العمومية في الجزائر، أصبح من الضروري تكييف المنظومة المحاسبية الدولية، وبذلك تبنت الجزائر خيار إعادة تشكيل نظام محاسبي منبثق من معايير المحاسبة الدولية ويتوافق معها إلى حد كبير من حيث الإطار المفاهيمي، طرق التسجيل والتقييم، ومن حيث عرض القوائم المالية ومدونة الحسابات، وحدد أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في 01 جانفي 2010 .

تعتمد شركة التأمين LA CAAT تقرت في تقييم الأداء المالي على النظام المحاسبي المالي (SCF)

. SYSTEME DE COMPTABILITE FINANCIERE

أولا : تعريف النظام المحاسبي المالي (SCF)

عرفته المادة 3 من القانون رقم 11\_07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 2007/11/25 بأنه " :نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (الشخص المعنوي أو الطبيعي) ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"<sup>1</sup>

تضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة تتمثل فيما يلي :

- تصنيف الكتل المحاسبية إلى مجموعات .

-تحديد الحسابات .

- وضع القوائم المالية .

- تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية .

من خلال الملاحظات نجد أن الجزائر اعتمدت النموذج الذي تكون الدولة هي المشرفة على إعداد المعايير المحاسبية ، بمعنى النموذج الذي يركز على الاقتصاد الكلي . كما تمحورت عملية الإصلاحات المحاسبية حول العناصر التالية :

-بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي الجديد.

-إعطاء مفاهيم جديدة للأصول، الخصوم، رأس المال، الأعباء والنواتج .

-تحديد طرق التقييم المحاسبي .

- تنظيم مهنة المحاسبة .

-إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية، ووضع جداول وإيضاحات خاصة بالمفاهيم والجداول الملحقمة.

- تحديد الحسابات والمجموعات.

- تحديد قواعد وميكانيزمات سير الحسابات .

<sup>1</sup> - القانون رقم 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الصادر في 25 نوفمبر 2007 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 74 ، ص 3 .

ثانيا : أهمية النظام المحاسبي المالي (SCF) .

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي<sup>1</sup> :

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالي للمؤسسة .
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية .
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية المستقبلية ، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة .
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية .
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تتركز على مبادئ محددة بوضوح .
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب ، لاسيما في مجالات المحاسبة المالية .
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة .
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية .
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى تنتمي لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية .
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني ، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة .
- تقدم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة ، تتمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغيير الأموال الخاصة ، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

<sup>1</sup> - بن بلغيث مداني ، إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر) ، مجلة الباحث ، العدد الأول ، 2002 ، مجلة تصدر عن الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، ص 57.

**المبحث الثاني : نسب ومؤشرات الأداء المالي LA CAAT تقرت .**

سيتم في هذا الجزء عرض كل من طريقة جمع المتغيرات وتلخيص المعطيات المجمعة وذلك بغرض تنفيذ أهداف الدراسة ، واختبار فرضياتها تم جمع المعطيات اللازمة لها عن طريق القوائم المالية الموجودة بالشركة محل الدراسة والمتمثلة أساسا في قائمة المركز المالي (الميزانية) وجدول حسابات النتائج والمعلومات الخاصة بالمؤشرات التي تم الحصول عليها من طرف الإطارات الموجودة في المؤسسة .

تنطلق هذه الدراسة من جمع المعطيات الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين سنوات 2013-2015 والتي سيتم الاعتماد عليها في ترجمة القوائم المالية إلى نسب ومؤشرات مالية قصد تحديد الوضعية المالية لشركة التأمين LA CAAT تقرت ومعرفة أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك والتي تم تلخيصها في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) يمثل : أهم المؤشرات المحسوبة في الدراسة .

المؤشر	الحساب
رأس المال العامل (FR)	= الأموال الدائمة - الأصول الثابتة
الإحتياج في رأس مال العامل (BFR)	= احتياجات الدورة - موارد الدورة
الخزينة (TR)	= رأس مال العامل - احتياجات رأس مال العامل
الإحتياج في رأس مال العامل للإستغلال (BFRE)	المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
الإحتياج في رأس مال العامل خارج الإستغلال (BFRHE)	نتيجة الاستغلال بعد الضريبة / الأصل الإقتصادي
نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة	موارد ثابتة / استخدامات ثابتة
نسبة التحرر المالي (الإستدانة المالية)	الديون المالية + الخزينة / الموارد الخاصة

المصدر : من إعداد الطلبة.

جدول رقم (02) يمثل: نسب ومؤشرات الأداء المالي LA CAAT تقرت خلال الفترة (2013- 2015)

سنة 2015	سنة 2014	سنة 2013	البيان
20,003,090,441.75	18,808,464,095.24	17,390,389,642.40	رأس المال العامل (FR)
16,737,569,451.72	16,356,619,680.12	14,269,866,064.20	الإحتياج في رأس مال العامل (BFR)
-9,486,786,809.92	-8,906,135,918.18	-9,233,093,574.50	الإحتياج في رأس مال العامل للإستغلال (BFR <sub>E</sub> )
26,224,383,261.64	25,262,755,598.30	33,502,959,638.70	الإحتياج في رأس مال العامل خارج الإستغلال (BFR <sub>HE</sub> )
3.265.493.990.03	2.451.844.415.12	3.120.523.578.20	الخزينة (TR)
3.36	3.38	3.25	نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة
15.15	16.83	15.34	نسبة التحرر المالي (الإستدانة المالية)

انطلاقاً من الميزانيات المالية الثلاثة سيتم إعداد الميزانيات المختصرة إذ تسهل هذه الأخيرة عملية تقييم وحساب مختلف المؤشرات المالية والجداول التالية تمثل الميزانيات المختصرة للمؤسسة محل الدراسة للسنوات 2013 ، 2014 ، 2015 .

جدول رقم (03) يمثل: الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2013.

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	7,714,245,029.16	15	الموارد الثابتة	25,104,634,671.50	49
			الموارد الخاصة	21,764,227,107.90	42
			الديون المالية	3,340,407,563.64	6
الأصول المتداولة	43,254,756,316.60	84	الخصوم المتداولة	25,864,366,674.40	50
الخصوم المتداولة للإستغلال	10,810,919,186.70	21	الخصوم المتداولة للإستغلال	20,044,012,761.20	39
الخصوم المتداولة خارج الإستغلال	29,323,313,551.90	57	الخصوم المتداولة خارج الإستغلال	5,820,353,913.24	11
خزينة الخصوم	3,120,523,578.05	6	خزينة الخصوم	0.00	0
المجموع	50,969,001,346.23	100	المجموع	50,969,001,346.23	100

المصدر : إعداد الطلبة وبالاتماد على الميزانية المالية للشركة لسنة 2013 .

جدول رقم (04): الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2014

الأسول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	7,896,728,762.08	14.72	الموارد الثابتة	26,705,192,857.32	49.80
			الموارد الخاصة	22,586,716,812.62	42.61
			الديون المالية	3,848,476,044.70	7.18
الأصول المتداولة	45,733,496,629.48	85.27	الخصوم المتداولة	26,925,032,534.24	50.20
الخصوم المتداولة للإستغلال	12,493,911,470.54	23.29	الخصوم المتداولة للإستغلال	21,400,047,388.72	39.90
			الخصوم المتداولة خارج الإستغلال	5,524,985,145.52	10.30
خزينة الخصوم	2,451,844,415.12	4.57	خزينة الخصوم	0.00	0.00
المجموع	53,630,225,391.56	100	المجموع	53,630,225,391.56	100

المصدر : إعداد الطلبة وباعتماد على الميزانية المالية للشركة لسنة 2014 .

جدول رقم (05) يمثل: الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2015

الأصول	المبالغ	%	الخصوم	المبالغ	%
الاستخدامات الثابتة	8,443,456,212.86	14.14	الموارد الثابتة	28,446,546,654.61	47.65
			الموارد الخاصة	24,702,351,749.21	41.37
			الديون المالية	3,744,194,905.40	6.27
الأصول المتداولة	51,253,113,327.68	85.85	الخصوم المتداولة	31,250,022,885.93	52.34
الخصوم المتداولة للإستغلال	12,045,725,407.92	20.17	الخصوم المتداولة للإستغلال	21,532,512,217.84	36.06
الخصوم المتداولة خارج الإستغلال	35,941,893,929.73	60.20	الخصوم المتداولة خارج الإستغلال	9,717,510,668.09	16.27
خزينة الخصوم	3,265,493,990.03	5.47	خزينة الخصوم	0.00	0.00
المجموع	59,696,569,540.54	100	المجموع	59,696,569,540.54	100

المصدر : إعداد الطلبة وبإعتماد على الميزانية المالية للشركة لسنة 2015 .

## المبحث الثالث : تحليل مؤشرات الأداء المالي LA CAAT تقرت .

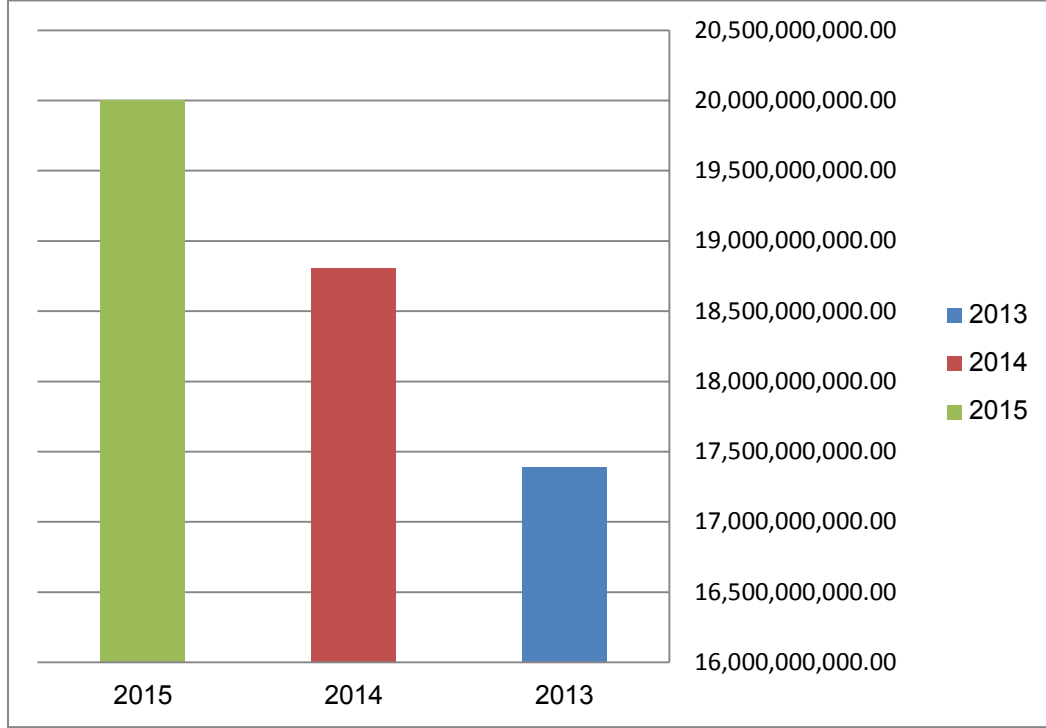
أولا : تحليل تطور هيكل الميزانية المالية للشركة :

بالاعتماد على جداول الميزانية المالية . يلاحظ تطور عناصر الأصول وبشكل موجب على مدى سنوات الدراسة إذ نجد أن الأصول الثابتة لها وزن نسبي أكبر من الأصول المتداولة مقارنة بإجمالي قيمة الأصول خلال ثلاث سنوات الأولى . ويرجع الانخفاض المستمر في الوزن النسبي للأصول الثابتة إلى الارتفاع المستمر للأصول المتداولة مقارنة بإجمالي قيم الأصول حيث كانت قيمة الأصول المتداولة سنة 2013 تقدر بـ 43.254.756.316.60 دج واستمرت الزيادة في قيمة الأصول المتداولة أن بلغت ما قيمته 45.733.496.629.48 دج سنة 2014 وكذلك سنة 2015 قدرت قيمتها بـ 51.253.113.327.68 دج ويرجع سبب زيادة الأصول المتداولة إلى زيادة القيم القابلة للتحقيق . وقيم الجاهزة وهذه الزيادة مفيدة بالنسبة للمؤسسة لأنها تعبر عن ارتفاع السيولة .

تشكل الخصوم مجموع الموارد المقابلة لأصول مالية ومادية والتي تمتلكها المؤسسة ، ومن خلال الميزانيات المالية المختصة لشركة التأمين LA CAAT بتقرت ، يلاحظ تطور عناصر الخصوم المتداولة للشركة خلال سنوات الدراسة بحيث قدرت سنة 2013 بـ 25.864.366.674.40 دج وفي سنة 2014 بـ 26.925.032.534.24 دج وفي سنة 2015 بـ 31.250.022.885.93 دج .

ثانيا : دراسة تطور عناصر رأس مال العامل (FR).

الشكل رقم (04) : تطور عناصر FR في الشركة خلال الفترة (2013- 2015) .

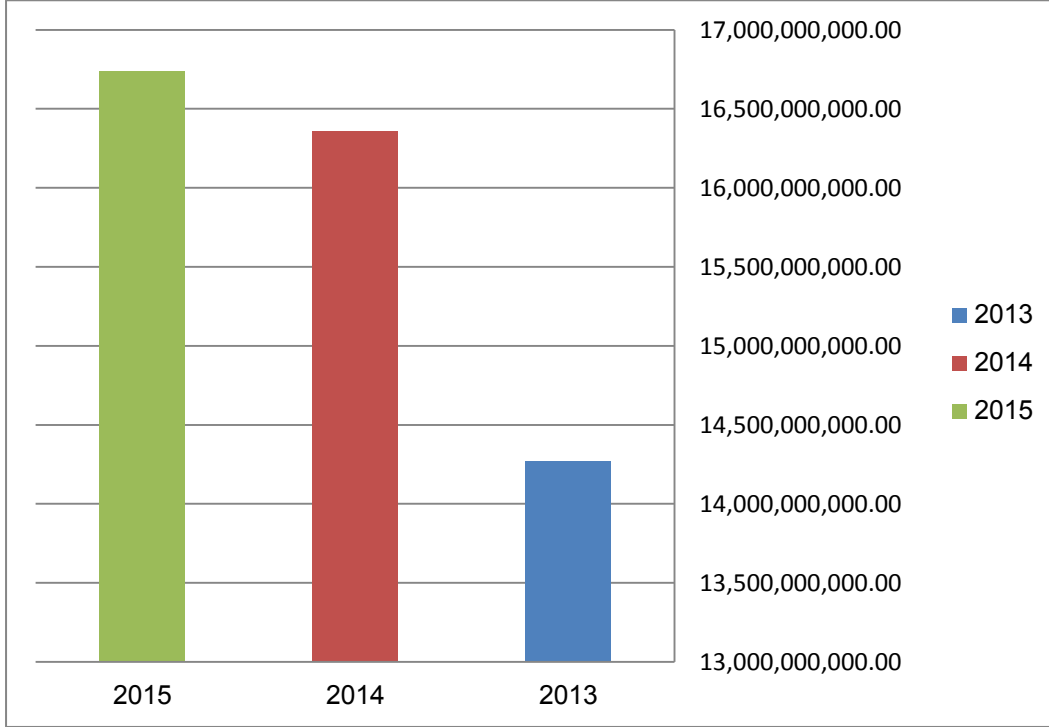


المصدر : من إعداد الطلبة وبإعتماد على مخرجات EXCEL 2010 .

من خلال الشكل رقم 04 يلاحظ أن رأس مال العامل أكبر من الصفر هذا يعني أن المؤسسة حققت التوازن المالي والوظيفي أي أن الموارد الثابتة تغطي كامل الإستخدامات الثابتة وحققت فائض مالي يستخدم لتمويل جزء من الأصول المتداولة مم يوفر للمؤسسة هامش أمان مالي . إذ نجد أن رأس مال العامل الدائم خلال السنة الأولى بلغ ما قيمته 17.390.389.642.40 دج وصولا إلى ما قيمته 18.808.464.095.24 دج سنة 2015 وهذا التزايد راجع إلى زيادة في الأموال الدائمة من جهة وارتفاع الأصول الثابتة من جهة أخرى إذ أن التوازن المالي تحسن مقارنة بالسنتين 2013 و 2014 . رأس مال العامل أكبر من الصفر هذا يعني أن المؤسسة حققت التوازن المالي والوظيفي أي أن الموارد الثابتة تغطي كامل الإستخدامات الثابتة وحققت فائض مالي يستخدم لتمويل جزء من الأصول المتداولة مم يوفر للمؤسسة هامش أمان مالي .

ثالثا : دراسة تطور عناصر الإحتياج في رأس مال العامل (BFR).

الشكل رقم (05) : تطور عناصر BFR في الشركة خلال الفترة (2013- 2015) .



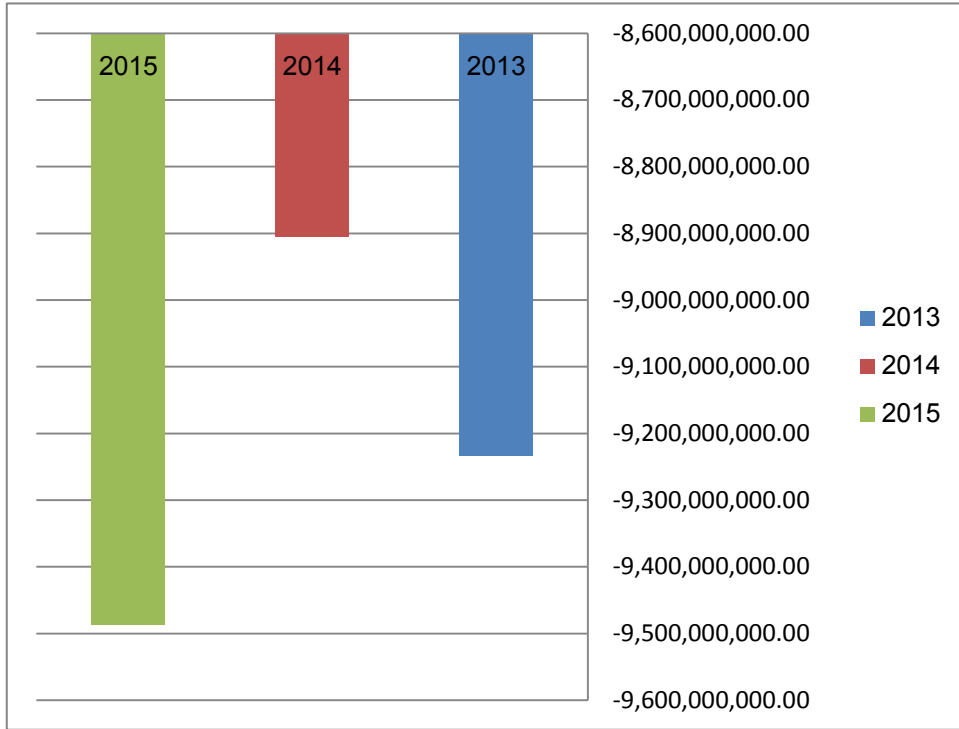
المصدر : من إعداد الطلبة وبالاعتماد على مخرجات EXCEL 2010 .

يلاحظ من خلال الشكل 05 تطور الإحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة أنه كان موجبا خلال الثلاث سنوات بمعنى أن الموارد الدورية لا تغطي احتياجاتها الدورية دون الحاجة إلى موارد مالية أخرى ، إذ بلغ BFR سنة 2013 ما قيمته 14.269.866.064.20 دج ثم ارتفع ليصبح قيمته مقدرة بـ 16.356.619.680.12 دج سنة 2014 وفي سنة 2015 بلغت قيمته بـ 16.737.596.451.72 دج .

الإحتياج في رأس مال العامل للشركة موجب أي وجود إحتياجات لتمويل دورة الإستغلال لشركة التأمين LA CAAT بتقرت .

رابعاً : دراسة تطور عناصر BFRE.

الشكل رقم (06): تطور عناصر BFRE في الشركة خلال الفترة (2013- 2015).



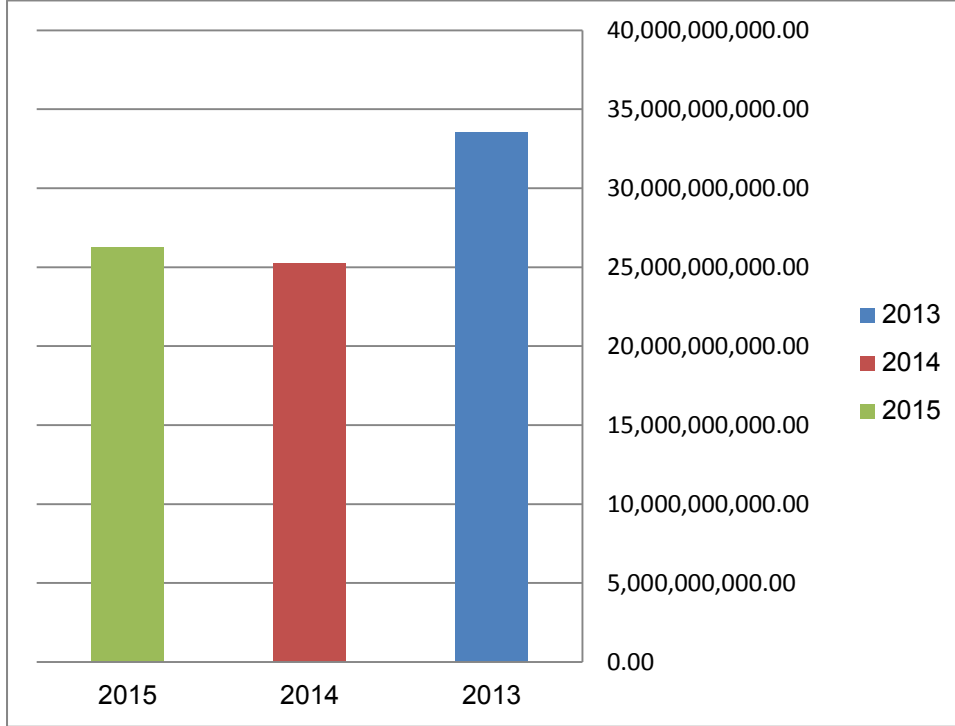
المصدر : من إعداد الطلبة وبإعتماد على مخرجات EXCEL 2010 .

يلاحظ من خلال الشكل 06 أن عناصر BFRE في الشركة خلال الفترة (2013- 2015) كلها سالبة بحيث يمثل

الإحتياج في رأس مال العامل لتمويل عناصر النشاط العادي للمؤسسة .

خامسا : دراسة تطور عناصر BFRHE.

الشكل رقم (07): تطور عناصر BFRHE في الشركة خلال الفترة (2013- 2015).



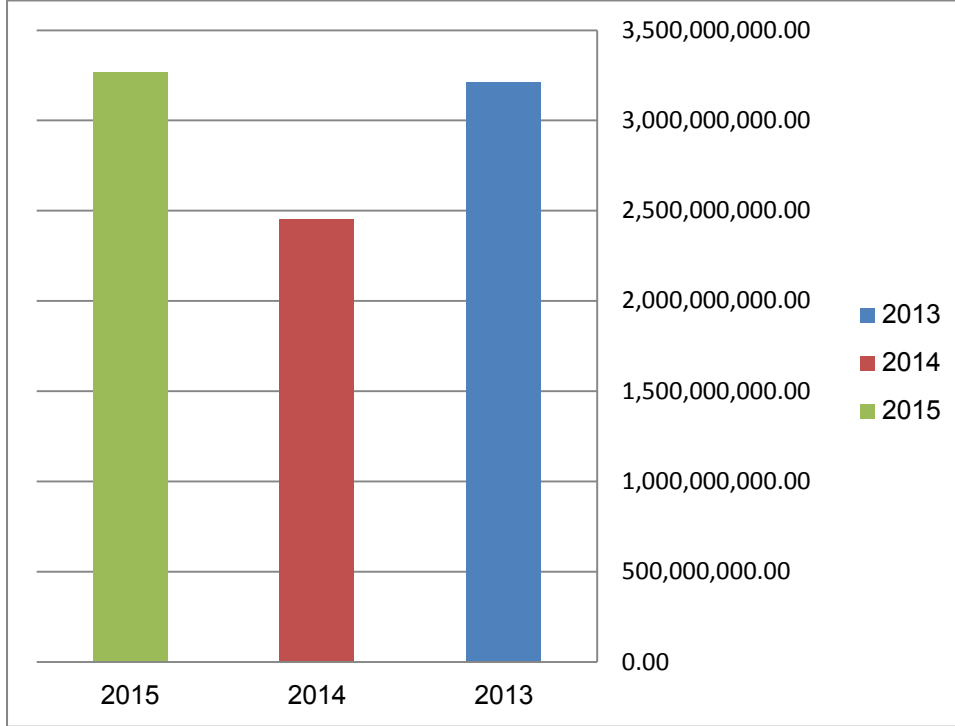
المصدر : من إعداد الطلبة وبإعتماد على مخرجات EXCEL 2010 .

يلاحظ من خلال الشكل 07 أن عناصر BFRHE في الشركة خلال الفترة (2013- 2015) . بحيث يمثل

الإحتياج في رأس مال العامل لتمويل عناصر النشاط غير العادي للمؤسسة .

سادسا : دراسة تطور عناصر TR.

الشكل رقم (08): تطور عناصر TR في الشركة خلال الفترة (2013- 2015) .



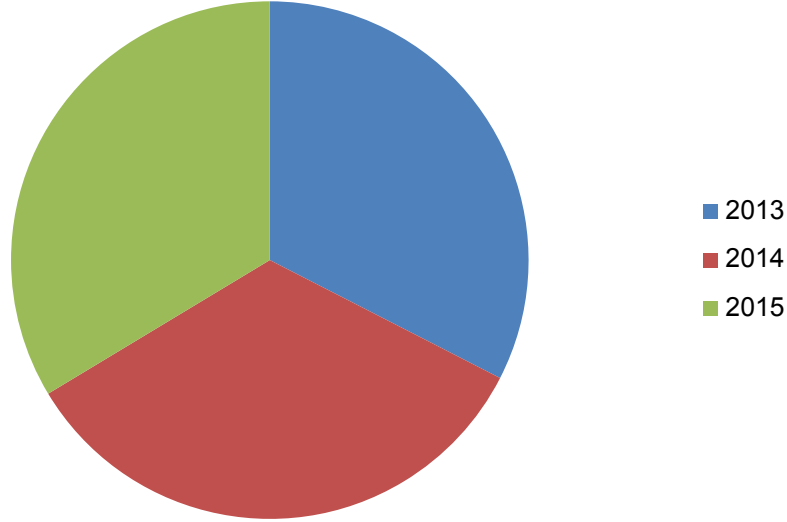
المصدر : من إعداد الطلبة وبالاغتماد على مخرجات EXCEL 2010 .

إن الخزينة تمثل الفرق بين رأس المال العامل والإحتياج في رأس المال العامل وتعكس التوازن المالي للمؤسسة من عدمه ، وما يمكن ملاحظته من خلال الشكل رقم 08 أن رصيد الخزينة للمؤسسة خلال فترة الدراسة موجب ، وما يمكن ملاحظته من خلال الشكل رقم 06 بأن BFRE سالب على مدار سنوات الدراسة عكس BFRHE الممثل في الشكل رقم 07 .

إن رصيد الخزينة للمؤسسة خلال فترة الدراسة موجب ، وهذا ما يدل على وجود توازن مالي بين رأس المال العامل من جهة والإحتياج في رأس المال العامل من جهة أخرى ، مم أدى هذا إلى توفير سيولة نقدية للشركة على طول فترة الدراسة ، كما يلاحظ أن الارتفاع المستمر في السيولة النقدية داخل الشركة إبتداءً من سنة 2013 والمقدرة بـ 2.210.523.578.20 دج إلى غاية سنة 2015 والتي قدرت بـ 3.265.493.990.03 دج .

سابعاً : حساب نسبة تمويل الإستخدامات الثابتة .

الشكل رقم (09): نسبة تمويل الإستخدامات الثابتة في الشركة خلال الفترة (2013- 2015) .



✓ سنة 2013 بنسبة 3.25 % .

✓ سنة 2014 بنسبة 3.38 % .

✓ سنة 2015 بنسبة 3.36 % .

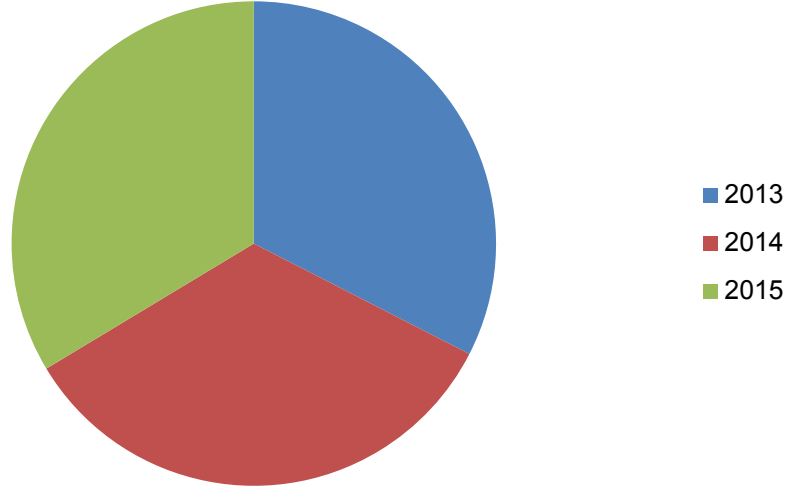
المصدر : من إعداد الطلبة وبالإعتماد على مخرجات EXCEL 2010 .

نلاحظ من خلال الشكل رقم 09 أن نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة خلال سنوات الدراسة كانت أكبر من الواحد حيث قدرت بـ سنة 2013 بنسبة 3.25 % ثم ارتفعت سنة 2014 بنسبة 3.38 % وفي سنة 2015 شهدت انخفاض طفيف بحيث قدرت بنسبة 3.36 % .

نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة أكبر من الواحد هذا ما يؤكد أن رأس مال العامل موجب أي أن المؤسسة حققت التوازن المالي والوظيفي .

ثامنا : حساب نسبة الإستدانة المالية .

الشكل رقم (10): نسبة الإستدانة المالية في الشركة خلال الفترة (2013- 2015)



- ✓ سنة 2013 بنسبة 15.34 % .
- ✓ سنة 2014 بنسبة 16.83 % .
- ✓ سنة 2015 بنسبة 15.15 % .

المصدر : من إعداد الطلبة والإعتماد على مخرجات EXCEL 2010 .

نلاحظ من خلال الشكل رقم 10 أن نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة خلال سنوات الدراسة كانت أكبر من الواحد حيث قدرت بـ سنة 2013 بنسبة 15.34 % ثم ارتفعت سنة 2014 بنسبة 16.83 % وفي سنة 2015 شهدت انخفاض بحيث قدرت بنسبة 15.15 % .

نسبة الإستدانة المالية أكبر من الواحد هذا ما يؤكد أنها نسبة جيدة وعليه فشركة التأمين LA CAAT بتقرت متحررة ماليا بشكل مقبول وبإمكانها طلب قروض إضافية .

**خلاصة الفصل :**

في هذا الفصل الثاني من تقرير التريص والذي بعنوان نسب ومؤشرات الأداء المالي تطرقنا إلى أنواع تقييم الأداء المالي من خلال تعريف النظام المالي وتحديد أهميته من بينها توفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة أما المبحث الثاني كان قمنا بحساب نسب ومؤشرات الأداء المالي LA CAAT بتقرت وفي المبحث الثالث كان بعنوان تحليل نسب ومؤشرات الأداء المالي LA CAAT بتقرت وذلك بالإعتماد على الميزانيات والبرنامج الإحصائي EXCEL 2010 .

## الخاتمة

هاته الدراسة تطرقت لعدة مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء المالي وكذا أهميته البالغة والمتمثلة في متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعتها ، بالإضافة إلى تحديد مؤشرات التقييم بأنواعها رأس المال العامل والإحتياج في رأس المال العامل وكذا خزينة التمويل ومؤشرات السيولة والمردودية بحيث أخذ البعض منها في تحديد تقييم الشركة ، وهذا ما نجده في المبحث الأول من الفصل الأول ، أما المبحث الثاني قمنا بدراسة حالة شركة التأمين التي تعتبر من بين أهم المؤسسات التي تنشط عبر كامل التراب الوطني في مجال المؤسسات المالية غير المصرفية ، أين تمت فيها دراسة حالة شركة التأمين LA CAAT بتقرت (ولاية ورقلة) ، كمحاولة لتقييم الأداء المالي خلال الفترة (2013-2015) ، وذلك من خلال تقييم الأداء المالي للشركة باستعمال بعض المؤشرات الخاصة بالمؤسسات الإقتصادية . حيث حاولنا ربط الجزء التطبيقي بالجزء النظري ، أين قمنا باستعمال النسب المالية كأداة من أدوات البحث العلمي وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي EXCEL 2010 ، فتمثلت النتائج فكانت التوقعات تشير إلى أن الشركة حققت توازنا ماليا ووظيفيا بالنسبة لرأس مال العامل الدائم وهذا ما يدل على أن الموارد الثابتة غطت كامل الاستخدامات الثابتة وحققت فائض مالي وتوفير هامش أمان مالي للشركة إلى جانب وضع الخزينة الجيد لتوفير سيولة نقدية تسمح لها بالوفاء بالتزاماتها المالية . بالإضافة إلى تحقيق نسبة استدانة مالية بشكل مقبول حيث يمكن للشركة طلب قروض إضافية . وقد تم خلالها دراسة موضوع تقييم الأداء المالي لشركة التأمين ، حيث كانت الإشكالية تدور حول كيفية تقييم الأداء المالي لشركة التأمين LA CAAT بتقرت .

ولقد توصلت الدراسة إلى جملة من الدراسات على الصعيدين النظري و الميداني بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات تم اقتراحها لمساعدة شركة التأمين LA CAAT بتقرت ولاية ورقلة .

تم إقتراح بعض النقاط البحثية التي غابت في الدراسة بغية استكمالها ، وسيتم عرضها كما يلي :

### نتائج اختبار فرضيات الدراسة :

انطلاقا من خلفيات الدراسة و إشكالياتها قمنا بمعالجة الموضوع من خلال مجموعة من الفرضيات وهي كما يلي :

### اختبار الفرضية الأولى :

من خلال النتائج المتحصل عليها يتبين أن تقييم الأداء المالي في الشركة يبرز مدى نجاح الشركة في استغلال الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أحسن استغلال وتحقيق الأهداف المحددة مسبقا من طرف الإدارة . وهي فرضية صحيحة .

## اختبار الفرضية الثانية :

تتمثل مؤشرات تقييم الأداء المالي في مؤشرات التوازن المالي ، مؤشرات المردودية ، النسب المالية . وهذه الفرضية صحيحة .

## اختبار الفرضية الثالثة :

يعتمد تقييم الأداء المالي في شركة التأمين LA CAAT بتقرت على النظام المحاسبي المالي (SCF) أي أن الفرضية الثالثة محققة .

## نتائج الدراسة :

لقد مكنتنا الدراسة الميدانية من الحصول على النتائج التطبيقية التالية :

- ✓ تطور عناصر الأصول وبشكل موجب على مدى سنوات الدراسة إذ نجد أن الأصول الثابتة لها وزن نسبي أكبر من الأصول المتداولة .
- ✓ قيمة الأصول المتداولة في تزايد ويرجع ذلك إلى سبب زيادة الأصول المتداولة إلى زيادة القيم القابلة للتحقيق .
- ✓ تطور عناصر الخصوم .
- ✓ رأس مال العامل أكبر من الصفر هذا يعني أن المؤسسة حققت التوازن المالي والوظيفي .
- ✓ تطور الإحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة كان موجبا أي وجود إحتياجات لتمويل دورة الإستغلال .
- ✓ رصيد الخزينة للمؤسسة خلال فترة الدراسة موجب ، وهذا ما يدل على وجود توازن مالي بين رأس المال العامل من جهة والإحتياج في رأس المال العامل من جهة أخرى ، مم أدى هذا إلى توفير سيولة نقدية للشركة على طول فترة الدراسة .
- ✓ نسبة تمويل الاستخدامات الثابتة أكبر من الواحد هذا ما يؤكد أن رأس مال العامل موجب أي أن المؤسسة حققت التوازن المالي والوظيفي .
- ✓ نسبة الإستدانة المالية أكبر من الواحد هذا ما يؤكد أنها نسبة جيدة .

## التوصيات :

- على ضوء النتائج السابقة ، يمكن تقديم التوصيات للشركة محل الدراسة حيث تحسينها من شأنه أن يحسن من تأثير الإيجابي لنظام الإدارة البيئية على الأداء :
- ✓ على المؤسسة ضرورة المحافظة على مستوى الأموال الدائمة أي الإحتياجات في رأس المال العامل لأن هذا ما يساعد على التحكم في عناصر دورة الإستغلال .

✓ وجوب توافق الشركة بين السيولة المتحصل عليها والإلتزامات التي على عاتقها كي لا تقع في حالة انخفاض لدى السيولة وذلك عن طريق التحكم الجيد في القيم الجاهزة .

✓ على المؤسسة المحافظة على النسبة المتحصل عليها في تمويل الاستخدامات الثابتة وكذا نسبة الإستدانة المالية .

### آفاق الدراسة :

يمكن إقتراح على الباحثين جوانب أخرى بخصوص هذا الموضوع تساعد على البحث فيها وأهمها :

1- تحليل الأداء المالي في شركات التأمين .

2- إعادة الدراسة الميدانية على مجموعة من المؤسسات تعمل في نفس الصياغ لدراسة الوضعية المالية ومقارنتها فيما بينها .

3- دراسة أثر الأزمة المالية العالمية على شركة التأمين الجزائرية .

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم الأداء المالي ، حيث اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم واستخدامنا الملاحظة والمقابلة الشخصية مع رئيس مصلحة المحاسبة المالية ، ولهذا الدراسة قد تم اختيار شركة التأمين LA CAAT بتقرت ولاية ورقلة محاولين عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية والدور الذي تلعبه لاستمرار نشاط المؤسسة.

## الكلمات المفتاحية :

تقييم الأداء ، مؤشرات الأداء .

## Résumé:

Cette étude thématique vise à identifier l'évaluation de la performance financière, où nous avons adopté dans la recherche sur l'approche descriptive et analytique dans la présentation des concepts et nous avons utilisé l'observation personnelle et entretien avec le chef de la Alehiasph financière, et cette étude a été sélectionné Fans compagnie d'assurance LA CAAT Touggourt \_Ouargla, en essayant de traiter l'évaluation de la performance financière institution économique et le rôle joué par la poursuite de l'activité de l'entreprise.

## التقرير الشخصي

بتاريخ 2017/03/19 قمنا بإجراء تربص تطبيقي بشركة التأمين LA CAAT بتفرت لتحضير تقرير تربص تقييم الأداء المالي ، لمدة شهر الذي انتهى بتاريخ 2017/04/19 .

في البداية تم تسطير برنامج لضمان السير الحسن لفترة التربص التطبيقي بالتنسيق مع المؤطر لطفي قمو رئيس مصلحة المحاسبة المالية التي كانت محل الدراسة .

في الأسبوع الأول قمنا بدورة استطلاعية في الشركة (مصلحة الحوادث، الإنتاج ، المحاسبة المالية ) حيث تم التعرف على مهام وأعمال كل مصلحة بالإضافة إلى التعرف على إجراءات استخراج بعض الوثائق ولق اكتفينا بأسلوب الملاحظة لجميع المعلومات .

وفي الأسبوع الثاني تم إجراء المقابلات مع رئيس مصلحة المحاسبة المالية السيد قمو لطفي وخلال هذه الجلسة قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة حول موضوع الدراسة تقييم الأداء المالي وبدوره رد على بعض الأسئلة المطروحة مع دعمنا ببعض الوثائق .

وخلال الأسبوع الثالث تم التركيز على المصلحة المحددة للتربص (المحاسبة المالية ) قام رئيس المصلحة بتزويدنا ببعض الشروحات و المعلومات المتعلقة بالمصلحة ونظرا لحجم الأعمال المنصبة على المصلحة وضيق الوقت أرشدنا لحساب مؤشرات تقييم الأداء المالي بالتنسيق مع نائب رئيس المصلحة وأساتذة مختصين .

أما الأسبوع الرابع والأخير قمنا بتحصيل مفاهيم الدراسة المتعلقة بتقييم الأداء المالي في شركة التأمين LA CAAT بتفرت حيث كانت هناك شروحات كبيرة للقيود المحاسبية المستعملة في النظام المحاسبي المالي وطريقة العمل بها .

وأختتم تقرير التربص بدائرة جامعة ولاية الوادي في ظروف حسنة بتاريخ 2017/04/19.

## قائمة المراجع

### أولا : المراجع باللغة العربية

#### الكتب:

- 1- محمود الخطيب ، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات . ط.1 ، دار الحامد ، عمان ، الأردن ، 2010 .
- 2- إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، دروس وتطبيقات ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، 2006 .
- 3- منير إبراهيم هندي ، الإدارة المالية ، مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، ط 2 ، الإسكندرية ، 1991 .
- 4- مؤيد راضي ، خنفر غسان ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان الأردن ، 2006 .
- 5- عبد الحليم كراجه وآخرون ، الإدارة والتحليل المالي ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2006 .
- 6- منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء ، مدخل حوكمة الشركات ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2009 .

#### المجلات والملتقيات:

- 1- عبد الغني دادان ، محمد الأمين كناسي ، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية ، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2005 .
- 2- مقدم ليلي ، سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ، دراسة ميدانية خلال الفترة (2005-2007) ، مجلة الباحث جامعة ورقلة ، الجزائر ، العدد 08 ، 2010 .

#### المذكرات والرسائل الجامعية:

- 1- مفاتيح فاطمة الزهراء ، تسيير مخاطر الإستغلال وأثرها على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حالة ليند غاز (2005-2009) مذكرة ماستر تخصص مالية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011 .
- 2- بن خروفة جلييلة ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات (2005-2008) ، مذكرة ماجستير تخصص مالية مؤسسة ، جامعة بومرداس - الجزائر ، 2009 .
- 3- حدة بخالد ، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حالة ليند غاز (2005-2009) مذكرة ماستر تخصص مالية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011 .

#### القوانين والمراسيم:

- 1- القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الصادر في 25 نوفمبر 2007 ، الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 74 .

### ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية .

#### الكتب:

- 1- Elie Cohen , Analyse Financiers , édition économique , paris , 1990 .
- 2- P. conso , R. lavaud , fonds de roulement et politique financière . Dunod , paris , 1982 .

فهرس المحتويات	
الصفحة	المحتويات
/	الإهداء
/	الشكر
I	فهرس المحتويات
II	فهرس الجداول
III	فهرس الأشكال البيانية
IV	فهرس الملاحق
أ	المقدمة
1	<b>الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول الأداء</b>
3	<b>المبحث الأول : الإطار النظري للأداء المالي .</b>
3	المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي وأهميته .
4	المطلب الثاني : مؤشرات الأداء المالي .
8	المطلب الثالث : أساليب تحليل الأداء المالي
10	<b>المبحث الثاني : دراسة حالة شركة التأمين La CAAT بتقرت .</b>
10	المطلب الأول : نشأة الشركة .
11	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للشركة .
13	المطلب الثالث : مهام وأهداف الشركة .
14	<b>المبحث الثالث : مصلحة الدراسة .</b>
14	المطلب الأول : الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة المالية .
15	المطلب الثاني : شرح الهيكل التنظيمي للمصلحة .
16	<b>الفصل الثاني : نسب ومؤشرات الأداء المالي</b>
19	<b>المبحث الأول: أنواع التقييم الأداء المالي.</b>
22	<b>المبحث الثاني : نسب ومؤشرات الأداء المالي LA CAAT تقرت</b>
27	<b>المبحث الثالث : تحليل نسب و مؤشرات الأداء المالي LA CAAT تقرت</b>
36	خاتمة
41	قائمة المراجع
42	الملاحق

فهرس الجداول		
الصفحة	العنوان	الرقم
22	أهم المؤشرات المحسوبة في الدراسة .	(01)
23	نسب ومؤشرات الأداء المالي LA CAAT تقرت خلال الفترة (2013 - 2015)	(02)
24	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2013 .	(03)
25	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2014 .	(04)
26	الميزانية الوظيفية المختصرة لسنة 2015 .	(05)

فهرس الأشكال البيانية		
الصفحة	العنوان	الرقم
11	موقع شركة التأمين LA CAAT تقرت .	(01)
11	الهيكل التنظيمي لشركة التأمين LA CAAT تقرت .	(02)
14	المخطط التنظيمي لمصلحة المحاسبة المالية	(03)
28	تطور عناصر FR في الشركة خلال الفترة (2013-2015) .	(04)
29	تطور عناصر BFR في الشركة خلال الفترة (2013-2015)	(05)
30	تطور عناصر BFRE في الشركة خلال الفترة (2013-2015) .	(06)
31	تطور عناصر BFRHE في الشركة خلال الفترة (2013-2015) .	(07)
32	تطور عناصر TR في الشركة خلال الفترة (2013-2015) .	(08)
33	نسبة تمويل إ . الثابتة في الشركة خلال الفترة (2013-2015)	(09)
34	نسبة الإستدانة المالية في الشركة خلال الفترة (2013-2015)	(10)

فهرس الملاحق		
الصفحة	العنوان	الرقم
43	الميزانية المالية لسنة 2013 لشركة التأمين LA CAAT تقرت.	(01)
45	جدول حسابات النتائج لسنة 2013 لشركة التأمين LA CAAT تقرت.	(02)
46	الميزانية المالية لسنة 2014 لشركة التأمين LA CAAT تقرت.	(03)
48	جدول حسابات النتائج لسنة 2014 لشركة التأمين LA CAAT تقرت.	(04)
49	الميزانية المالية لسنة 2015 لشركة التأمين LA CAAT تقرت.	(05)
51	جدول حسابات النتائج لسنة 2015 لشركة التأمين LA CAAT تقرت.	(06)